

# بیونق و حال جلیل و فضل و درجیل

حاشیه ملوان فواید و شجون بفرزند بر شایه غلام یحیی مستعلقه میرزا بدر رساله سوم به

## در بیان الوری و ابراهیم

بفراتش جامع علوم عقلی نقلی فخر التجار مولوی خام حسین عظیم آبادی سکر الله علی

در بیان الوری و ابراهیم  
مطبع خانم نجم عالم و نیت





تفتيش  
1959

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن بعد فحين عوائد سائفة وفوائد بالغة مترجمة لمبدأية الوري الى لوار المدي نفعها المتعود من شرفي محمد علي بن  
استاذنا العالم مولانا محمد علي محلي ابيه الله الكريم حال الاشتغال بقراءة احاسينية الزايدية على ارساله اعطية راجين  
اعمال الانصاف وليس عن الاعتراف قوله صرح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صرح دراية ونسبة الفصح  
الى الطائفة سبب اللفظ وان كان كذلك يقال ان هذا من المسامحة ومن كلام الشاعر ابي الفتح البستي وان يكون سابقا  
يدل عليه تقطيعه على ما افاده عمدة الادباء من لا يدرك كل مستعمل من مفضل فاعلم بطري خاصة مستعمل ان يصرف فعمله وان لم يكن  
متفاعلا سابقا فاعلم ان في كل ما مستعمل وصفا فعمل قوله الكاشع كاشع ما بين السحابة الى الضلع انما ينفذ قول طوي غانا  
عن شواذ اقطعتك كذا قيل قوله بل للفرقان يمكن ان يراد به بالفرق بين الحق والباطل قوله هو العلم الكلي كذا لما قال السيد  
الزايد كان المراد بالعلم المتجدد وعلم تحقيق كل فرد مستفيض ولا مزية في انه لا يكون فردا لا لكلي فاستنبط منه ان العلم المتجدد وهو العلم الكلي  
ولذا زاد الحاشي من قوله الكلي وليس في الكلي توجيهات اخرى كما وهم وما قيل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلي فلا حاجة الى ان  
العلم المنصوري الى قوله تحقيق كل فرد منه بل يخرج من الكلي فانه ليس ككلي فذلك ما هو منشار الانكشاف ليس الامر شخصيا سواء كان  
على حصولها او حضورها وليس الامر الكلي في حصولها الا القدر المشترك من اصورها خاصة التي هي علوم حصولية فذلك الامر  
المشترك بين العلوم المنصورية امر كلي فما الفارق بينهما بقوله كما تلوح من الاشارات فان ما في اشارات الشيخ يؤول الى ان  
البعديّة الذاتية هي التي بها ينتج وجود البعد بدون اقبل سواه كان لقبل حلة تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يرتبط هذا القول  
بقوله يرادى كما تلوح هذه الارادة من الاشارات الى اشارات المصنف والسيد الزايد حيث كتفيا على ما خرج المنصوري وما مر  
بما خرج حصولي القديم والآن بعد ان يراد بالاشارات الى الاصل انما عبر عنها الضعفا ثم اعلم انه كتب لي العلامة ادم علم علوي  
وجم في بعض محاشي ان هذه البعديّة الذاتية لا توجد في بعديّة انوار الزمان ليس في يوم من الايام فكتب بعض الاخبار في الزمان

ل  
الزائد  
تفتيش  
كله  
ج ١١



فيكون المتعذر المتقدم متأخرا والمتأخر متقدما فالجواب ان كان من الماضي فالتقدم ما هو اقرب منه ثم ثم وان كان من هو من المستقبل  
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم ثم وعلى الثاني فالزمان في الواقع لا يجدو بعضه متقدما وبعضه متوقفا ولا جزاءه تقدم وتأخر الزمان  
فمتدو وجودها من سنة في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فلما يكون الزمان متصلا لان الاتصال لوحد وجود متصل ولما قيل  
لوحد وجوده مع استغناء بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فخطا هو ان الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال لوحد الوجود ولا  
وجوده وباجل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تأخر زمانا بين اجزائه والافليس حقيقة متصلة  
وبهذا كل حلق وقد افاده المحققون ايضا واذا وحيت ثامين المتقين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية اى بعدية بها يمنع  
وجود البعدية ان يكون اقبل عليه لبعدها فاصفة اوقامته وليس بين اجزاء الزمان علاقة احلية كما مر في المقدمة  
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية وتأخر في خاطر كرم لو تم لدل على ان البعدية لعل للقبول بان نقول لو امكن وجود صبح هذا اليوم بدون  
ساعة لا تقدم الاتصال مع اثبات فصلا للبعدية وهذا من الخالف والحل ان اردتم بالاتصال الزمان ما هو متصل  
الكلم المتصل فنقول انه لا يعدم اصلا لو امكن وجوده لسار بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال لوحد وجوده فنقول  
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سواء على هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا  
تاخر الا الرتبة والكلام الثانيه ولا تحقيق اقبل وبعد المتقدم والمتأخر على نحو محكم فيلهذا اخبر ان بعضه موجود في الواقع وبعضه  
معدوم فيه مرجح فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتخرج بطلان الثاني تدبر قوله وانما اكتفى في نفي الديدان الخ  
الديدان العادة كذا قال في النهاية وانهما ليسا بالمراد ولا هو مقصود على السماع بل كفي فيه وجود العلاقة على ما  
المختار كما هو مصرح في السلم وغيره فمضى قوله وانما اكتفى لمصنف في نفي هذه الطريقة اي طريقه في العقل على الاول اى المحذور  
حيث قال واهل علم محضوري لا يكون حصول الصورة احالة الخ فلا يرد ما قيل ثم ان لفظ الديدان لا معنى له في هذا المقام اصلا لانه  
في اللغة العادة فيكون حتى قوله انما اكتفى في نفي الديدان انما اكتفى في نفي العادة وبه الفاظ ليس تحتها سمان محصلة انتهى قوله  
لا ينافي الخ اين ان تخصيص الشيء في الاعم وان كان لا ينافي اختصاصه في الاخص لان الاختصاص في الاعم لا يستلزم الاختصاص  
في الاخص ايضا فيجوز ان يوجد للاختصاص في الاخص ان لا يوجد فلا يثبت الاختصاص في الاخص اى يحصل في الاحاد وهذا ما  
يعين لمقتضى فهم الجليل في الايراد وارجو غير من دفع ما قيل من انه ساقط ووجه التسقوط ظاهر فيما لا يعقل ثم ما قيل مع ان تخصيص الشيء  
في الاعم من حيث هو كذلك من ان اختصاصه في الاخص قطعاً انتهى فخير ان هذا التاخير وعلى ما في هذا الغرض عن قول المصنف  
ولان كان لا ينافي الخ بكلمة ان الوصلية فانه ال صرحا على ان الكلام بعد التمثل ولو قال ذلك ليقال ان هذا اليراد على كلام  
الحشي في اباه قوله مع ان اختصاصه فان هذا العنوان حال على انه ايراد ثان وليس قبله ذكر ايراد على كلام الحشي صلا فتأمل +  
قوله فليس تخصيص العلم بالميتة وتوضيحه ان المهر وب عنه من تخصيص مرتبة ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لانها  
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم منها انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجديد وهذا مما لا يرب عنه الحشي في تزويد ما افاده  
بما هو مرسوم حيث قال تعدد تخصيص مرتبة ببيان على تعدد تعيينه لخصيص ووحدة واهية لخصيص من واحد وهو قوله في  
لكن ادى سودى الديدان انتهى وما قيل من ان المهر وب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

عبدالله بن عبدالمطلب



الظنك مرتابا في ان ذلك المقيد بربى عن هذا القدر اذ ليس في كلامه ما اضاف به من عند نفسه وهذا القدر انما هو على  
المقتضى لا على اصل كلامه قوله المار بالاول ثم بذل يندفع المتدفع فلما بين اصل الحاشية الزائدة والمنتهية و  
قال بعض بنابر الزمان لم يفهموا حتى ان المنتهية تتعلق بقول السيد الزاهد في القول الا الى التحقيق ان العلم كله معان الاول  
المعنى المقصود والثاني سببه والاكتشاف الخ اقول هذا محالا يصنع اليه اما اول فلان نسخ الصحاح كذب وطعن ان ذلك المحض  
ايضا ما وجد نسخه يكون فيها هذه المنتهية مكتوبة على هذا القول الا يصحرج ببل عما كان هذا الحكم خرج اعانت خاطره وانما نيا فلان  
تعلق فيه بالمنتهية بهذا القول مما يلوح عليه اثر الاسبال للاتحاد اصل هذا القول والمنتهية منه كما لا يخفى وعمري هقواء اكثر من ان  
تحصى قوله فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي كالوجود الخارجي هذا ما وجدني في نسخ الصحاح المتداولة  
المعتبرة وحاصل ان حصول الصورة ليس الوجود والذهني فيكون حصول الصورة حيث فردا من افراد الوجود المطلق كما ان الوجود  
الخارجي فرد منه وهذا لا يخبر عليه نقل بعض ابنار الزمان عبارة المحشى بكذا فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي  
كالوجود الذهني انتهى ثم اعترض عليه بان الوجود والذهني وحصول الصورة واحد فكيف يصح تشبيه قول ان هذا اعترض على  
النسخة المحرفة والمحشى برى عنه قوله بحدوث الزمان والزمانيات ايما والى ما قال السيد الزاهد في حاشيته المحشية من ان هذه  
الاستحالة اى الاستحالة الاولى وارادة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه في جانب لما مضى الى آخره قال اقول ان قول  
في جانب لما مضى متعلق بقوله انتهائه وبهذا مع متعلقة مطوف بالعطف التفسيرى على حدوث الزمان فان حدوث عجا  
عن الانتهاء فى الماضى لا عن الانتهاء فى المستقبل فانه يعبر عنه بالغناء ولا يجوز ان يكون قوله فى جانب لما مضى متعلقاً  
بالحدث فانه مع لزوم الاستدراك والحدوث لا يطلق الا باعتبار الماضى دون مستقبل يستلزم مجال الكلام اذ لا معنى  
لقوله على تقدير حدوث الزمان فى جانب لما مضى وانتهائه لا يكهام الانتهاء فما قال خص ابنار الزمان وقوله فى جانب  
الماضى متعلق بقوله حدوث الزمان لا بانتهائه مما ينبغي ان لا يصغى اليه قوله او بنفس ذات الممكن فيلزم الدورافيه  
انه لا يلزم الدورافيه للممكنات سقوط على امتياز الارتباطات وامتيار الارتباطات بسقوط على ذوات الممكنات لا على  
امتيارها فباختلاف هذه الاعتبار لا يلزم الدورافيه لو كان امتيار الممكنات موقوفاً على امتياز الارتباطات وامتيار الارتباطات  
موقوفاً على امتيانا الممكنات فيلزم الدورافيه لعدم اختلاف الجهة قد برأنتى وتوقعه بعض نظائر كلام المحشى موجبا لكلامه  
بوجهين الاول انه اذا توقف امتياز الارتباطات على ذوات الممكنات فلا يمكن امتياز ما يدون تحقق ذواتها ستايزه بعضها  
عن بعض اذ الارتباطات تسبب مخصوصه من ذات الواجب سبحانه ومن ذوات الممكنات وكما ان تحقق المنتهية  
تحقق طرفها كذلك امتياز ما فرع لامتيار طرفها اقول هذا التوجيه مما يجز طاهر كلام المحشى فان قوله او بنفس ذات الممكنات  
لفظ فن شاذى باعلى بل على ان مراده توقف امتياز الارتباطات على نفس ذات الممكنات اى مع غير انظر عن  
تحققها وما يميزها وغيرهما من صفاتها واج فاقدة عدم لزوم الدورافيه والثانى ان امتياز الممكنات ليس  
منفردا على ذواتها بل ذواتها لازمة شئ عليها ستايز الامتيار فتوقف امتياز الارتباطات على ذواتها ليس  
توقفها على امتيازها اذ لا معنى لتوقف شئ على المعنى الا نترجم الا توقفه على مشاره مترادفة انه لا يتحقق الا تحقيق مشاره

فافهم لزوم المدور وقية كما اولها فبان قول ليس من شأنه منع الزيادة لان منع الزيادة  
 الحاجة في منشاء الفوات للاختيار الى امر لا على ذواتها فلهذا وان سلم كنه لا يجدي نفعا فانه لا ينبغي كون اعتبارها للمكانات  
 امرا سائرا لذواتها فكيف يصح التفريع بقوله فتوقف امتياز الخ والاما انما فبان قوله اذ لا معنى لتوقف شيء الخ ممنوع فان  
 للمعنى الانتزاعي احكاما اولها احكام منتزعا عما فتوقف شيء على المعنى الانتزاعي امر وتوقفه على منتزاع امر آخر وتوقفه  
 فلا يتم التقرير لا اذا كان بعنوان الدعوى بهذا فتوقفه امتياز الارتباطات على امتياز الممكنات عين توقفها على ذواتها واذا  
 ليس فليس ثم ما قال ضرورة انه لا يتحقق له الخ لا يعني من جوع فانه لا يلزم من كون تحقق الانتزاعي تحقق منتزاعا  
 حتى يلزم عينية توقف شيء على الانتزاعي وتوقف شيء على منتزاعه ثم بعد الليتنا والشي اقول انه لو كان توقف شيء على  
 الانتزاعي عين توقفه على منتزاعه كما قدم لكان توقف الانتزاعي على شيء عين توقف منتزاعه انتزاعه على ذلك الشيء  
 للعينية فبح لا يكون مفاد ما قال المحشي سابقا من ان امتياز الممكنات بعضها عن بعض عنده تعالى فرع اعتبار بعض  
 الارتباطات عن بعض عنده تعالى الا ان الممكنات فرع الارتباطات وهذا مع انه يلوح عليه اثر الالهام خياص ما قال هذا  
 الناظر في توجيه الاول من ان الارتباطات نسب مخصوصة بين ذات الواجب جانه وبين ذوات الممكنات اما ترى ان احد  
 الطرفين كيف يكون فرعا للنبية فبما رة عدم التعمق دارت على هذا الناظر لكانهم هو ان هو لا يفيد لم تحقق قال الزيد  
 الاشياء اذ ان يكون وجودها لما منع هذا لا ثبات ان للمعجزات علما بنفسها مع قطع النظر عن حصولية وحضورية ويدل عليه  
 ما قال في حاشية اسماشيه ما قال ولا يدل الخ فافهم بعض الساعات من ان هذا لا ثبات حضورية علم المجرات شططه  
 اولها بهنا الخ اياما الى ان الضمير في قول السيد الزاهد هي القوة الباصرة راجعة الى العين يعني ان المراد من العين القوة  
 الباصرة لا مجرد المخصوص واردة القوة الباصرة من العين مجاز ولا يتوقف المجاز على السماع من اهل اللغة فلا تلتفت  
 الى ما قال بعض بنابر الزمان من ان هذه الارادة خلاف ما تقرني الحكمه ثم العجب بانه قال فيما بعد مرة بعد اخرى ان  
 المراد بالعين ههنا القوة الباصرة وعلاقة الارادة ظاهرة بل هذا المتناقض قوله لان الذات الماخوذة مع كنهية التركيب  
 عن امر اعتباري امر اعتباري الخ يعني ان الذات الماخوذة مع كنهية بان يكون كنهية داخلية في المعنوي لافي عنوان فقط  
 امر اعتباري لانها مركبة عن امر اعتباري كنهية المركب الاستعار وغيره متبادر وقيل متضمن ان يجوز ان تكون كنهية مستقلة  
 التغير والعنوان فقط كما يكون الذات الماخوذة مع كنهية امر اعتباري لا انتهى لاورد له ههنا فان المحشي يحكم ههنا باعتبار  
 المركب ويصير بقوله تركيب عن امر اعتباري وهذا امر لا اعتبار عليه اصله الا اعتبار من القاضي احمد على السند  
 واعتنى المحشي لدفعه حيث قال سابقا ان قول السيد الزاهد كيف الخ علاوة ولعقود منه نفى التغير الذاتي فقط والمراد  
 باخذ الذات مع كنهية الاخذ في المعنوي لافي عنوان فقط فبعد دفعه على زعم المحشي اعادته على ما امر عجيب قوله بل  
 هذا الاجتماع ليس قال محرر العلوم مع يمكن ان يختلف ويقال ان محل صور الجزئيات القوي بجهانية وهي متضمنة  
 موضوعاتها فتوقف جزئيتها تحصل في جزئها من القوة وصورة جزئها آخر في جزئها آخر منها فلا اجتماع واما الجزئيات المجردة  
 ان كان محليا فغير كثر عليها ليس على وجه الجزئية انما هي تبادر اشخاصها فلهذا فيقال في قوله تعالى انهم على انفسهم  
 ان كان محليا فغير كثر عليها ليس على وجه الجزئية انما هي تبادر اشخاصها فلهذا فيقال في قوله تعالى انهم على انفسهم

ای سید  
محبوبه باری

۱۲

۱۷  
عبدی  
۱۷



المحشى من جهة لا وجه للاختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر وهذا ظاهر جدا انتهى وفيلان خبر معلوم  
بما قلنا في اختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر بل صرف عنان العناية الى دفع التقصير بالادلة تنويه  
بان يحصل صوت خبرى في خبر وصوره خبرى آخر في خبر آخر وهذا الحصول اماما للاتفاق او بسبب مناسبة تاما او باقتضاب  
سابق وليس في كلامه عوى الاختصاص وهو سلم فنقول انه قد سمر له ليس بخاف عن هذا القيد فلا قدح عليه لانه كيف يقول  
فى اللبس يمكن ان يتكلف وكيف يارنى انتهى بالتاكيد يقول فتأمل في هذه الموصلة ما لم يزل العلم زائدا على هذا القدر اعلم ان لما كان المقصود  
لان يتوهم تقصير التقصير ان المقوم انكروا علم خبرى بما هو خبرى فلا يلزم اجتماع المشككين فارد المحشى دفعه بقوله ولا يصح الى انكار  
علم الخبرى بما هو خبرى انما ثبت من هذا القول الى قوله ومكتف باللوحة بعينية فى الذهن الا انه يحصل الخبرى بما هو  
خبرى فى الذهن مقتضى ما استدركه على حصول الاشياء بانفسها فى الذهن ولا ريب ان هذا الثابت لا يدفع التوهم  
من الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم امر آخر فلذا قال المحشى وليس العلم زائدا على هذا القدر واذا وحيث ان  
عرفت ان هذه المقدمة لها دخل تام فى هذا المقام فلا يراد قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها فى هذا المقام  
ما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله فاسلان قوله هي اعلم ان لا يخلو من خلافت انتقل حتى يكون اجواب على خلاف قانون المناظر  
ويمكن ان يقال انما لو سلمنا ان ذلك القول اخل تحت انتقل فاجواب ايضا على قانون المناظرة وهو بهم فاسد فان المنوع  
الثلاثة وان لم توجه على انتقل من حيث هو نقل لكنها توجه على المنقول كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثلاثة تتوجه على  
المنقول عندهم فاجيب بالقول ان المنقول عنه المأثقة او كتاب لا معنى لتوجه المنوع الثلاثة عليها قال السيد الزاهد فى حاشيته  
فى هذا الموضع قال بعض بنو الزمان هي الاسئلة والاجوبة التى اوردوا المحشى بقوله وفيه نظر انما اقول هذا التفسير للفقهاء  
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المذاهب من ان كل خبر على تفسيره قاطع الذى يوجب التحقيق الدوائى لوجود ما يظن  
بالاسئلة والاجوبة التى اوردوا السيد الزاهد قد برقوله يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لانه لزوم صفات  
غير متناهية فان الكلام فى الشق الاول لافى الشق الثانى اما ترى الى ما قال المحقق الدوائى الاول فى الشق الاول ان  
يقال فيتنهى الى ادراك وجوده الا لكان للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل انه على طريقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت  
المدعى يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية او صفات غير متناهية فلا تضع ليه قوله ثم انى بصيغة المضارع  
المتكلم كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير فمن فهم ان بصيغة الماضى المعلوم وضميره عائد الى الاستاذ فقد  
خالف آهية على انه يا باه قوله آخر فان الاستاذ ما لا يتغير حتى يكون هذا تقريرا آخر قوله وقريب منه ما افاد به بنو  
الاستاذ كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير ومن فهم ان ضمير هو يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف آهية  
على انه يا باه لفظ افاد فان المحشى فى هذه الحاشية بصدد مقولات معاصر الاستاذ وما عمن عنه فى وضع لفظ افاد  
منه كذا كيف جوز ان المحشى عمن عمن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد هو عمن افاده الاستاذ بلفظ افاد انتهى بر قوله بهذا  
يثبت المقدم لمنوع ان غرض السيد الزاهد من فتح له ان اثبات المقدمة المنقولة بحسب هذا الكلام الى ان يكون جديلا لزيدنا  
ولبعد ذلك مما ادعى المحقق الدوائى من ان هو المقدمة بلفظ البطلان مدروسة وان لم يف هذه المقدمة بل المقصود فانها

٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

لا تمتنع الا للاحتمس من وجوده بل اشتي الزايل وجوده محضه من كونه سلبا تابوا المقصود وانما هو وجوده من وجوده محضه ولا  
 اطلبك مترا في ان بده اقدمه لو لم تفت اصلا كيف يطلح جوي ظهور بطلانها كما وقع من الحق الذي لا يفتل بعض  
 نظري كلامي في انظاره من بعض الاشياء من هذا القول ليس اثبات اقدمه لمنه واما ان شهرة عدم خلق السلب  
 الا بالثبوت كانت في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال جوي ظهور بطلان اقدمه الشهرة كما وقع من الحق  
 الدواني انتهى لا ينبغي ان يفتت اليه قوله لانها تدل على لا ريب ان ما ذكر صاحب المطارحات يدل على الاحجاب  
 اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا لمغاة على ما قدم مفصلا من الحق واما ما اورده عليه من  
 ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سوار كان مدنا ثابتا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويحكون الادراك  
 وجوديا محضا فهو لا يفتق في دلالة تقييده على الاحجاب الكلي لان هذا لا يرد واد على كل تقدير سوار دل على الاحجاب الكلي  
 او على الاحجاب الجزئي فلا تنفت الى ما قال بعض نظري كلام الحق في دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الاحجاب الكلي  
 اعني وجودية جميع الادراكات في خيرة انخفا اذ قد عرفت ان غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و  
 اما ان ليس عدما ثابتا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية الا ان  
 ثبت توافق الخ وجه التميز انه ما اقيم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجهان بهذا التوافق فما لا يعيد في محل المناظرة  
 انهم فاقال بعض الناظرين لا يطر لهذا التميز وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التميز من ان الادراكات  
 مختلفة في النوع فالمانع من جواز اختلافها في الوجودية والعدمية وتعبه بعض الناظرين بان لا يمكن الاختلاف النوعي الا  
 بعد الاتفاق في الجنس مرجح لا منتهى لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشي فانه وان تفتت  
 الادراكات في الجنس لکنس محل ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف انفصول تدبر قوله لا يجب عدم كونه  
 الخ اورد عليه بعض الناظرين بالايكيد ممتازا بنف بل بالملكة يكون امرا انتزاعيا غير موجود بنفسه ولا وجوده لا ينشأ  
 الا شرعا فلا يكون متشارا لا متشارا لا غير الا يعني ان منشأ انتزاعه متشار لا متشار ولا يكون بنفسه متشار لا متشار لا غير  
 ان هذا بمنى على انه لا يكون لانتزاعي احكام سوا احكام منشأه وهذا امر شئ عليه فلذلك الناظر في مواضع عديدة  
 من كتابه ولا برهان عليه وقد مر نذ ما يتعلق بهذا المقام قوله حاكمه استخانة التسلسل الخ تحقيق المقام ان نفس المتناهي  
 او قد ينة على الثاني فاما ان يكون تعلقاتها بالبدن ازليا كما هو مذرب لقائلين بالنساخت اولاد على الثاني فاما ان  
 تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولاد هذه اربعة شقوق فله الاول التحيل التسلسل في التصور  
 على تقدير نظريتها لان الزمان المتناهي كيف يكون سعيار لا غير المتناهي وعلى الثاني لا يتم بده الاستحالة لعدم  
 وجود نفس كذا زمان ادراكات متا فانهما قبل كل بدن كانت تدرك في بدن وكذا على الثالث واما على الرابع فيتم تلك  
 الاستحالة لان زواجر وجود النفس ان كان غير متناه لكن زمان ادراكات متناه فانه ميتة ادراك النفس من حين  
 تعلقاتها بالبدن فما قبل من ان القول بان استحالته التسلسل المتكبر لا يتاقي اذ قبل بقدوم النفس في تعلقاتها ايضا كما  
 هو مذرب لقائلين بالنساخت فيقال فلا يتقبل شل هذا انحال قوله كماله عدم عدم قد قبل اعني عدم

٢  
 بولان  
 زيبه  
 الدين  
 مولي

سعدت الى العدم الثاني الموصوف بالقديم وبالزاد بالعدم القديم للعدم السابق وبالعدم الاول بالاضاف للعدم  
اللاحق والعدم السابق فيكون هذا مستلزاما لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق وما قبله من ان لا معنى لكون العدم  
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود ولا بالعدم والا لزم ارتقاء التقييد  
ففيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى ما قال المحشي فيما سياتي من ان اذا فرضنا ان زيدا معدوم  
ثم وجد ثم عدم فيصدق ما ولا زيدا معدوم فاما لا معدوم فالتا ليس بالمعدوم فمضاهة هذا الى آخر ما قل قوله ولا لطلب  
المحشي على نحو ما قيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه اخصا عن رفعه اعمى بعد تحققه كما مر من ان شأنه مع  
ولا استحالة في تقدير الرفع اخصا عن شيء بل لكل حادث رضان خاصان سابق ولاحق فلا يلزم على تقدير تعدد  
الزوال للزائل الواحد عدم بقائه المحضر العقلي من الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس بنقيض الزائل وان كان رضان  
ولا ان يكون الشيء واحد نقضان ففيه اما اولافان قوله بل لكل حادث رضان خاصان سابق ولاحق يتناهي  
فيه من ان الرفع اخصا عن شيء بعد تحققه واما ثانيا فان قوله ضرورة ان الزوال لا يخرج من مسلمة ان  
مع شيء نقيضه فلا معنى لادوال رفع للزائل لكنه ليس بنقيض له واما ثانيا فان يلزم قطعاً على تقدير تعدد الزوال  
ان يكون الشيء واحد نقضان وتطلب المحضر العقلي بين الشيء ونقيضه تحقق الثالث فقولك ولا ان يكون اعم ممنوع  
قال السيد الزاهد في المنهية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرت  
كذا او جدت في نسخ اسما شية الزائدة المتداولة واختار باجموع محشيا وشرا حوا وسلكوا في ميدان تحقيقها لكسا  
ونقل بعض السادات عبارة المنهية بهذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرت عشرت وكذا عشرة  
عشرت انتهى وقال في تحقيقاتنا ان عشرت بالتاء المطولة صيغة المتكلم من التحشير ويكون عشرت مفعولا للتحشي  
عشرت عشرت جعلت عشرت عشرة واحد اى مائة وخمسة ان المحمول له عرضي للمحمول لا متناع محلي  
المحمل من الشيء وذاتياته فثبت اعمل العرضي وكذا العشرات وقعت تمييزا للعشرة في قوله عشرة عشرت كالرجال  
عشرة رجال من الذين ان العدد محمول عليه تمييزا الذي هو معدود حلا عن مينا وانت لا يذهب عليك ان هذا  
على كون التحشير مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح في الكتب اسماضرة وقال بعض الفقهاء ان قوله عشرت من عشرة  
وقوله عشرت بالرفع فاعلمه في قوله عشرت عشرت ان نصف عشرت بالعشرة يعني من شدة وهن كما يقال عشرت  
الرجال يعني من شدة مردان وانت لا يذهب عليك ان هذا مبني على كون العشرة مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح  
في كتب المنهية اسماضرة واما قال من السيد الزاهد ليس من شمار العربية وليس هو متوجها الى اعوار النقصان  
بل جهة معرفة اللفظ في دقات المحقولات فلا يبعد وقوع هذا المصدر في كلامه فحبيب فان السيد الزاهد ليس يخرج  
الانفاذ ويمتد المصادرة ولا دخل في هذا البفساحة فان الفصاحة او اخرو الحكم بالعبارة هي كالتون المصروف  
والنحو بالانفاذ الموضوع العربية اخر قد يرد قوله وبانه يمكن تصور عشرة مع الفظ لا مع اورد عليه بان هذا  
انما يتم لو كان ذلك تصور تصور بالكنه وهذا ممنوع واجيب عنه بان العدم وانما يتم في كونه الا غير على

الحاشية  
المرتبطة  
بجواب الاربعة

الحاشية  
المرتبطة  
بالجواب

ليس الا ما حصل في ذهنه من وقيل عليه فيه ما فيه اقول لم يعلم ما ذا اراد بقوله في ذاته في المقدمتان اللتان في قولك  
 فالاولى منهما ما اقر بها الحشيت حيث قال سابقا ان الحشيت بالاولى لا تشرع في الثانية منها مما اتفق عليه المتكلمون  
 قوله سوار كان تقوم ما بالكل على سبيل المبدأين في افادتهم بعلوم روح الاول في شق له اني ان يقال ان  
 تركب من الكل بل لا يلزم استقار الشئ عن الذات وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة استنة  
 بل يزيد عليه ما قيل لعلوم حبه الاولوية انه على هذا التقدير لا يكون الاستحالة في كلا الترتيبين واحدا بل بطل كل وجه  
 منها بوجه على صحة اقول الترتيبين شرعا في الشق الثاني من الترتيبين لا يلزم استحالة الشق الاول مع انه ليس كذلك  
 فكيف يكون ما قال اولي نعم كان الاول ان يقول وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لزم الاستقار و  
 ايضا لم يبق ان يخ قوله حشيتية تنقيديت انما اعلم انه افاد بعلوم ان الوجودات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة  
 متغايرة للاحاد وبعد عرض الحقيقة قد تقرر حقيقة عددية واحدة واورد عليه بان الوحدات قبل عرض الحقيقة انما  
 تكون حقيقة عددية في حاجة الى عرض الحقيقة او لا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية من مقوله الكم بسبب  
 الامر الخارج وهو الحقيقة فيلزم الجولية الذاتية وقيل في توجب كلام بعلوم ان يحصل كلامه ان ذاتيات العدد  
 الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية فمقتضى الحقيقة الاجتماعية ليعبر بمجموع الوحدات من حيث  
 كونها معروضة للهية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عرضها من الحقيقة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على  
 الوحدات ولا يلزم الجولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهية وهذا ظهر ان  
 وحق وصدق وكذا الوحدات بلا عرض للهية وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهية الوحدانية ليست  
 كبقابل كم ضرورة انه قابل للساواة والمفاوطة لذاته فهو مستخرج تحت الكم بالذات انتهى اقول فيه اما اول فبان قوله  
 ذاتيات العدد الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية مع انه يخالف قولنا لاحق غاية الامر ان يكون  
 العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهية الاجتماعية  
 هو ليس هو تقدير عرض الحقيقة لانها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عرضها من الحقيقة  
 سرير لانها من حيث عرضها من الحقيقة ذاتيات سرير وانما ثانيا فبان قوله ولا يلزم الجولية الذاتية ثم فان ذاتيات  
 العدد لما لم تر على الوحدات كما اعترف به فقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحق ولا عن الوحدات  
 الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عرضها من الحقيقة فقبل عرضها لم تكن تلك الوحدات عددا  
 الكم ولما عرضت تلك الحقيقة الوحدات ولو خلت معها من غير ان تدخل الحقيقة في قوام العدد صارت الوحدات عددا  
 من مقوله الكم بالذات بسبب هذا اللحاظ والعرض من بل هذا الجولية الذاتية قوله اي بعد اقول ان في قوله في المقدمتين  
 انما هو استلزام دخول الوحدات المحضه ودخولها في الحقيقة لاستلزام دخول المجموعات المحضه ودخولها في الحقيقة  
 وكل من لا يستدعي الا دخول المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة لا دخول سائر المجموعات فيه وما قيل  
 في الخواص من ان المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

في قوله  
 حشيتية  
 تنقيديت  
 انما  
 اعلم انه  
 افاد بعلوم  
 ان الوجودات  
 الكثيرة  
 لم تكن  
 حقيقة  
 واحدة  
 متفرقة



فوقها في استلزام دخول المجموعات التي هي فوقها فحينئذ ان هذا الذي هو مجموع فبان المجموعات التي هي فوقها  
 من كونها في الكثرة وان كانت بمرتبة الواحد بالنبذ الى المجموعات التي هي فوقها لكنها ليست وحدات  
 في مفهومها بل هي استلزام دخول المجموعات الخاصة ودخولها مع الحقيقة فتأمل قوله لا التي هي بها تقوم حقيقة بل هي  
 كما هي بكونها واصولها انما هي ان لا يخلو التي تقوم بها الحقيقة بجنسية المجموعات انما هي واصولها بكونها  
 تقوم بكونها لا بكونها من رفع الاربعة وبقدرها لا تحصل ولها قسمان رفع الاربعة انما هي وهو الحصول النوعي ورفع الاربعة  
 الشخصية لا تحصل الشخصية عند الحصول النوعي يرد او يزد ثالثة اي الحصول النوعية فلهذا اجزاء ثلثة وعند الحصول  
 الشخصية يرد اجزاء رابعة اي الحصول الشخصية لا تحصل اجزاء رابعة ولذا قال المحشي فيما سبقتي واما الثانية اي الاخر التي  
 بها تقوم وتحصل حقيقة الكلية فلا تتجاوز الاربعة عند كمالها وان كانت لا تتجاوز عن ثلثة عند القائلين بعدم  
 جنسية الحصول الشخصية للشخص فبما امر على الاجزاء عليه فاقبل من انه لم يفهم اجزاء الاربعة فلهذا يرد على  
 تقوم حقيقة الجسم في الآن وما قبل ان المراد به الحصول الشخصية فلا يتحقق سخافة اذا الحصول الشخصية لا تحصل  
 بقوت حقيقة الجسم بل هي من اجزاء من كمالها لا يتحقق على من له ادنى فهم انتهى فبني على انقله عن قول المحشي  
 وتجميع كمالها لا يتحقق على من له ادنى فهم فافهم ولقد استراح القلم من تحرير هذه الجملة ستة الثمانين بعد الالف ثمان  
 مائة هجرة رسول الله تعالى عليه وعلى آله صلوات ربك شرفين في بلدة حيدرآباد صاهاها الله عن شهر واهنا د.

## خاتمة الطبع

الحمد لله والمنه الى عجلاته نافعه كاشف غوامض ماضية غلام محبي متعلقه ميرزا بدر رساله سبهي  
 هداية الودعي الى اوارا المدي تصنيف فاضل المعنى مولوي محمد عبد المحي حفظه الله من ربي  
 بدار خوردة في الحجة الحرام سنة الهجرى تبصير وتبصير ضعيف العباد له بايعيوب محمد يعقوب  
 بمطبع فضل المطابع بنجر المعلوم واقع دار العلم ودار الفرج في محل منجيات دار الحكومات  
 بلدة كهنه حاليه في طبكع در بركفته بمطبع طبابع باركيت بينان ابن كاوول  
 خواطر كتبه سنجان ميزان فكر رسا گردا ميد كه اگر جاسي  
 اشكال الفاظ و حروف نظر آيد نحو و انبات  
 تصويره صنف و مصحح را تشنيع  
 مصحح و انبذ و بجا يزداد